وإسناد التنظيم حينا آخر... كانت الدافعية وطنية حقا ونقية حقا غير ملوثة باغراء المال والكذب والمصلحة الشخصية.

ما سيق أعلاه هدفه القول إن عمل الجبهة في الداخل اعتمد في العقد الأول على إسناد المركز ماليا وتسليحيا، كما على بعض التبرعات وما خلفه الجيش الأردني في الضفة وجيش التحرير في غزة. وبالتالي كانت الميزانية محدودة.

(ومن مسموعاتي أن ما كان يصل للداخل في السبعينات هو مجرد بضعة آلاف من الدولارات، وقد ارتفع بتدرج حتى أصبحت الميزانية ٣٠ – ٤٠ ألفاً في أواسط الثمانينات، وعندما قررت قيادة الداخل صرف ٢٠٠ دورلار لكل محرر في صفقة التبادل الكبرى حيث أطلق نحو ١٥٠ رفيقاً عام ٨٥ أصيبت الميزانية بدمار لعدة أشهر... وقد تزايدت هذه الميزانية بتدرج في زمن الانتفاضة المجيدة، حينما أصبح للجبهة مئات المطاردين وعشرات البيوت السرية وأكثر من ذلك مقرات للأطر الصديقة وبعض الأنشطة الإعلامية المنظمة ونسبة محدودة من المتفرغين... أما التفرغ فبقي على حاله ثلثا المبلغ بناءً على قرار صدر في الداخل عام ٧٨.

وفي السجن تحدث الرفيق الأبرز... عن تفرغه قبل اعتقاله بأنه (٣٥٠ دولاراً إضافة لمئة دولار كأجرة بيت) وهذا يشمل حقوق عائلته ومرتبته... الخ، يليه في التفرغ الرفيق نائبه بنفس المبلغ ولكن لديه طفلان)[٥٤٣].

وأضاف آخر (سوف احصر حديثي في حقبة الثمانينات وسنوات الانتفاضة.

«من البدهي أن يكون للجبهة سياسة مالية وهي من ثلاثة بنود أ- الموارد ب- النفقات ج- الاستثمار.

أما عن الموارد فهي تنحصر في ميزانية الداخل من المركز وتغطي ٩٠٪ و١٠٪ اشتراكات وتبرعات ومبيعات، على أن يضاف للتبرعات ثلث التفرغ، ذلك أن الرفاق قرروا منذ زمن استبقاء ثلث حقوق المتفرغين في صندوق الحزب لتغطية مصاريف العمل تماشيا مع متوسط دخل الجماهير من جهة، ولعدم كفاية ما يحوّله المركز للداخل من جهة أخرى. ووصلت نسبة تسديد الاشتراكات حوالي ٦٠٪ ونقطة الضعف الأساسية كانت قد ٤.

وعن النفقات فهي ١- تشمل المحترفين والمتفرغين والمطاردين بما لا يقل عن ٥٠٪ من الميزانية. ٢- الأنشطة المتنوعة ٣٠٪. ٣- للأسرى ١٠٪. ٤- الإعلام والثقافة ١٠٪ وكانت الكشوفات المالية في

٥٤٣) مفصل مقرب من القيادة